متناغم. فالطرف الذي يذهب الى التفاوض في ظروف انعدام توافر أي خيارات أخرى، ودون ان تتاح له حتى امكانية التهديد باللجوء الى الحرب، انما يذهب الى التوقيع على صك الاستسلام في حقيقة الامر. وكما ان لقرار الحرب حساباته ومخاطره، فان لقرار التفاوض حساباته ومخاطره أيضاً. ومشكلتنا، نحن العرب، اننا تحدثنا كثيراً، في الماضي، عن الحرب، دون ان نتزوّد بأسباب تحقيق النصر فيها، او نستعد، بجدية، لها؛ وأخشى ان نتحدث اليوم أكثر عن التفاوض، دون ان نكون مستعدين له، أو مسلّحين بالوسائل التي تكفل تحقيق نتائج مرضية، اذا قررنا اللجوء اليه. اذن، فحقيقة المشكلة لا تكمن في المفاضلة بين الحرب والتفاوض، كوسيلة لانهاء الصراع، وانما في حساب تكلفة كل منهما، في ضوء الاهداف المعلنة، أو الخفيّة، لأطراف الصراع والبدائل المتاحة لهم لتحقيق هذه الاهداف.

في هذا الاطار، يبدو لي ان هناك شرطين يتعيّن توفّرهما مسبقاً لكي تصبح عملية التفاوض مع اسرائيل أمراً ممكناً، وقابلاً للتخطيط على أساس علمي سليم، وليس مجرّد حركة انزلاق نحو المجهول، نسلّم فيه مصائرنا ورقابنا للآخرين.

الشرط الأول هو ضمان عدم تأثير عملية التفاوض، في أي مرحلة من مراحلها، في قدرة الطرف العربي على اللجوء، أو التهديد باللجوء، الى وسائل أخرى، اذا وصلت المفاوضات الى طريق مسدود. والعبرة، هنا، تكمن في مصداقية الطرف العربي واقناع الطرف الاسرائيلي بتوفّر مثل هذه الوسائل البديلة بالفعل. بعبارة أخرى، يمكن القول، ان المفاوضات مع اسرائيل لن تصبح ممكنة أصلاً، أو جدية، ان توفّرت سبل اقامتها شكلاً، ما لم يدرك الطرف الاسرائيلي ان التكلفة السياسية، أو الاقتصادية، لرفض التفاوض، أو المماطلة وكسب الوقت، أكبر بكثير من قبول التفاوض واظهار القدر اللازم من المرونة المطلوبة لكي تصبح المفاوضات مثمرة.

ويمكن ترجمة هذا الشرط على المستويين، الاجرائي والعملي، الى ضرورة تنبيه الطرف العربي الى الأهمية القصوى لرفض أي شروط اسرائيلية، أو اميركية، لاجراء التفاوض، يكون من شأنها اضعاف قدرات الطرف العربي على الضغط في اثناء عملية التفاوض ذاتها، وتعبئة كل الموارد العربية المتاحة لرفع تكلفة الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية الى أقصى درجة ممكنة بالنسبة الى اسرائيل، وخصوصاً في اثناء عملية التفاوض.

الشرط الثاني هو ضمان تماسك الجبهة العربية في اثناء عملية التفاوض. وهذا يعني، بداية، ضرورة تجنّب كل المحاولات الاسرائيلية الرامية الى التفاوض المنفرد مع أي طرف عربي، وان تتجه دول الطوق، جميعها، الى عملية التفاوض، من خلال استراتيجية متفق عليها سلفاً، كي لا يدخل العالم العربي في دوّامة جديدة من الصراعات العربية ـ العربية، تملك فيها اسرائيل زمام المبادرة، وتتمكّن من اجهاض وهدر كل الامكانات العربية التي يمكن حشدها في مواجهتها. لكن هذا لا يعني، مطلقاً، ان مسؤولية الاطراف العربية تتساوى، أو ان قومية القضية الفلسطينية تعني ان يصبح لكل طرف عربي، مهما كانت دوافعه ونواياه، حق النقض (الفيتو) في قرار الحرب والسلام مع اسرائيل. في هذا الاطار، لا بد من التسليم للشعب الفلسطيني بدوره المميّز في الصراع، لأن القضية، بالنسبة اليه، هي قضية مصير، وليست قضية حدود. ومهما كان ايماننا بالقومية العربية، وبحتميّة الوجود العربي، فاننا يجب ان نسلّم، جميعاً، من حيث المبدأ، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو حق لا يقوم في مواجهة اسرائيل فقط، وانما